PDF Page Organizer - Foxit Software

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org, **Web Site:** www.vob.org

العدد 248 – سبتمبر 2003، رجب/ شعبان 1424 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

المفاصلة بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة مؤشر خطير لوضع متداع

يمكن القول ان الوضع في البلاد تداعى خلال الثمانية عشر شهرا الماضية من الناحية السياسية حتى وصل الى ما كان عليه في ذروة الانتفاضة الشعبية المباركة. فهناك اليوم حالة استقطاب واضحة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية التي تحكم ا لبلاد بأساليب القهر والاستعباد والتضليل. ولان اسلوب التضليل لا يؤدي الى نتيجة على المدى البعيد، فقد اكتشف المواطنون الاساليب الملتوية التي تنتهجها هذه العائلة الجائرة، وادركوا خطورة سياسات الشيخ حمد ومشروعه التخريبي بعد ظهور مؤشرات خطيرة لحجم الجريمة التي ترتكب بحق ابناء البلاد. فمهما كان تبرير العائلة الخليفية، فليس هناك اي تبرير لهذه الحرب الشرسة ضد سكان البلاد الاصليين (شيعة وسنة) التي بلغت حد السعي لاستبدالهم بأقوام آخرين يستوردون من الخارج او توزع عليهم الجنسيات وهم في اوطانهم الاصلية. فليس هناك جريمة اكبر من جريمة الابادة الثقافية والعرقية. فالقانون الدولي يعاقب عليها ويعرض مرتكبيها لاشد العقوبات، وهي جريمة تتجاوز الحدود الجغرافية للبلد الذي ترتكب فيه، وتماثل جرائم انتهاك حقوق الانسان في عالميتها .

الوضع في البلاد اليوم اصبح مستقطبا بشكل لم يحدث الا في اشد الاوضاع توترا. فهناك شعب أعلن عدم ثقته في الحكم، كعائلة وكأفراد، خصوصا بعد ان أخل الشيخ حمد بالتزاماته التي قدمها للشعب قبيل الاستفتاء على ميثاقه قبل عامين ونصف، فأصبح ذلك الميثاق، في ضوء ذلك الاخلال، لاغيا وغير ملزم. وهناك شعور يتصاعد لدى المواطنين برفض كل ما ترتب على ذلك الميثاق، وفي مقدمتها تحويل البحرين الى مملكة خليفية، وفرض دستور العائلة على البلاد، وما نجم عن ذلك من مجالس استشارية للملك. هذه جميعا لا ترتبط بما يطالب به شعب البحرين منذ الاستقلال، وهي آليات فرضتها العائلة الخليفية بما لديها من قوة الحكم، ولا تتمتع باية شرعية دستورية او قانونية او انسانية. فليس هناك شعب يقبل بان يحكم بدستور مفروض عليه من السلطة الحاكمة، او بتغيير توازنه السكاني على اسس عرقية وطائفية، او يرضى بان يعامل بمكرمات خاصة تصدر عن الملك او غيره. والدول الحديثة تحكم وفق ما تريده الاغلبية، من خلال مؤسسات دستورية مثل البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة غير الخاضعة لارادة الحكم وتوجيهاته. ويشعر المواطنون بدرجة كبيرة من الظلم والغبن الذي تصاعد تدريجيا في العامين الماضيين. وفي ما عدا المنتفعين من هذه السلطة الجائرة، فان الاغلبية الساحقة من ابناء البحرين غاضبون من الانقلاب الخطير الذي قام به الشيخ حمد ضد الشعب، خصوصا سياسته لتغيير التركيبة السكانية بشكل جوهري. وهذه جريمة كبيرة لا تعادلها اية جريمة اخرى. فحتى في مطلع القرن الماضي عندما قامت قبيلة الدواسر بجرائمها بحق المواطنين من خلال اعتداءاتها المتواصلة على القرى المجاورة وقتل المواطنين غيلة، واستباحة مناطقهم، لم يجرؤ احد على المساس بالتوازن الحساس في التركيبة السكانية. وحده الشيخ حمد قرر القيام بذلك، واعتبره قرارا استراتيجيا يسخر لتحقيقه كافة امكانات الدولة ويستعين بالخبرات الاجنبية، ومنها الاسرائيلية، للاستفادة منها في هذا التغيير.

وثمة ظاهرة اصبحت اكثر وضوحا في الفترة الاخيرة، وهي استحواذ العائلة الحاكمة على مقاليد السلطة بكل جوانبها. فلا توجد اليوم حكومة وطنية تمارس مهمات الحكم ومسؤولياته، بل عائلة حاكمة تتحكم في البلاد، فتصدر قراراتها وتأمر "وزراءها" بتنفيذ تلك السياسات. والا فمن الذي أقر سياسة التجنيس؟ العائلة الخليفية ام الحكومة؟ ومن الذي الغى دستور البلاد الشرعي؟ ومن الذي يدير جهاز الامن ويشتم المواطنين الاحرار في وسائل اعلامه؟ يخطيء من يظن ان هناك حكومة حقيقية في البحرين، والاكثر خطأ من يعتقد بامكان "التغيير من الداخل"، خصوصا اذا كان قرار مشاركته فرديا، فمثل هؤلاء هم الذين يتغيرون عندما يرتبطون بالعائلة ومؤسساتها، ويستحيل ان تسمح لاحد بالتأثير على استراتيجيتها وخططها الشيطانية. فما الوزير او النائب سوى موظفين برواتب كبيرة ينفذون اوامر الشيخ خليفة بن سلمان الذي يتحرك في اطار القرار الخليفي الذي يسعى لضمان امن العائلة واستقرارها ورخاءها اكثر من حرصه على مصلحة البلد والمواطنين. البحرين، في نظر العائلة الحاكمة، ملك لها، تتصرف فيها كما تريد، تمتلك اراضيها وبحارها، وتستعبد ابناءها وتقرر مصائرهم، في السجون او المنافي او في السجن الكبير الذي اقامته في جزيرة اوال، وتتفضل عليهم بالمكرمات، وتمنحهم الاراضي، أليست هذه هي العقلية الفرعونية التي تنطلق على اساس امتلاك الارض ومن عليها؟

لم يكن غريبا على الاحرار عندما شنت العائلة الحاكمة حملة اعلامية هوجاء ضد ندوة صغيرة اقيمت باحد ملاحق مجلس اللوردات البريطاني، واستنفرت قواها ومن بينها شركات اجنبية، لتخريب اجواء هذه الندوة التي اقيمت بمناسبة استقلال البلاد في 1971 وحل المجلس الوطني في 1975. هذه العائلة الجشعة لا يكفيها سيطرتها المطلقة على وسائل الاعلام المحلية، بل تشتاط غضبا اذا تنفس احد المواطنين الهواء خارج الاقبية الضيقة التي شيدتها في البلاد، وتعتبر كلام مواطن في محطة تلفزيونية دولية تآمرا كبيرا ضدها، وربما اتهمته بارتكاب جرائم ضد امن الدولة. والا فماذا تعني هذه الضجة التي قامت ولم تقعد ضد فعاليات محدودة نظمتها المعارضة في لندن؟ أليس عارا ان تطالب الاقلام المأجورة بمحاكمة الاستاذين حسن المشيمع وعلي ربيعة، لانهما انتقدا دستور الملك؟ أليس سقوطا الى الهاوية هذه الغوغاء الاعلامية التي اثيرت ضد شخص بريطاني واحد رفض ان يعيش مرتزقا او اداة بيد المستبدين، او بوقا يصفق للطغاة والظالمين كما يفعل الكثيرون؟ أليس ردة اخلاقية وسياسية ان يتسابق "الديمقراطيون الجدد" في مجلسي الملك لشجب تصريحات بريئة من مناضلين عرفتهما السجون ولسعت ظهريهما سياط جلادي آل خليفة. هذه هي الديمقراطية الخليفية الشوهاء التي تفرض على البلاد بالقوة وتوفر ابواق التضليل الدعائي للترويج لها والادعاء بانها "تضاهي اعرق الديمقراطيات الدستورية في العالم"، وتقديس هذه الممارسة التي كرست رئيس الوزراء في منصبه الذي قضى فيه اكثر من ثلاثين عاما؟

لقد عبرت العائلة الخليفية عن موقفها ونواياها تجاه مناضلي الشعب، وبقي على الاحرار ان يتصدوا لهذه المقولات السخيفة التي لا تعبر عن وعي للواقع، او ثقة بأبناء البحرين الاصليين (شيعة وسنة) او اعتراف بالواقع التاريخي لهذه البلاد في ما يتعلق بالتركيبة السكانية والحقوق الثقافية والدينية لمواطنيها .

لقد حدثت المفاصلة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية وعادت الى اسوأ مما كانت عليه ايام الانتفاضة المباركة، واصبح هناك استقطاب واضح وخطير بين الطرفين، كل ذلك بعد اكتشاف الخديعة والتضليل والتشويش التي مارسها الحكم بحق المواطنين، والتي يتراجع عنها بشكل مضطرد لاسباب ترتبط بالتركيبة الذهنية للعائلة الحاكمة. ان البحرين اليوم على مفترق طرق، بين الاستقرار الذي يوفره الدستور التعاقدي او الاضطراب الناجم عن العداء بين الطرفين، بين التحضر الذي يتمثل بالحرية واحترام حقوق الآخرين، والاعتراف المتبادل بين الحكم والشعب، او التخلف الذي تمثله عقلية الاستئصال الخليفية، بين الديمقراطية التي تؤسس لحكم مدني متين، او الاستبداد الذي يقتصر على رعاية مصالح العائلة الخليفية. بين هذا وذاك يزداد الوضع استقطابا وتوترا وتهديدا بالانفجار الذي يساعد عليه استمرار البطالة والتنكر للحقوق العامة وسلب الحرية. والعائلة الخليفية التي تنصلت من الوعود التي قطعتها على نفسها علنا قبيل ميثاق الملك، هي المسؤولة اولا واخيرا عن هذا التداعي الخطير في الوضع السياسي في هذه الجزيرة المعذبة. اما المعارضة فقد انطلقت على بركة الله لنقل قضية شعبها الى انحاء العالم، مستعينة بالله وحده ومعتمدة على قوة الحق وضعف الباطل.

PDF created with FinePrint pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF Page Organizer - Foxit Software

نتمسك بحقنا في عرض محنة شعبنا امام العالم

لم نكن نتوقع ان يكون رد فعل العائلة الخليفية على الفعاليات التي قامت بها المعارضة في لندن الاسبوع الماضي بالصورة التي تم بها. فارسال اربع جهات تابعة للنظام للتشويش على ندوة مجلس اللوردات، وارسال مسؤول بالهجرة والجوازات للمشاركة في الندوة التلفزيونية مساء الاحد الماضي، والحملة الاعلامية الشعواء ضد المشاركين في هذه الفعاليات، والتهديدات التي وجهت لهم، كل ذلك يعكس خواء المشروع السياسي للعائلة الخليفية وخشيتها من افتضاحه بعد ثلاثة اعوام من التضليل والخداع والتخدير. ادرك شعب البحرين الآن ان هذه العائلة لن تسمح لهم بالتنفس في اي مكان، فبعد هيمنتها المطلقة على وسائل الاعلام المحلية، وفرضها سياسة تكميم الافواه اما بالتهديد او الترغيب، ادركت وجود ثغرة يستطيع المواطنون الاحرار التنفس منها، وأدركت ان شركات الدعاية الاجنبية التي تمولها بأموال الشعب المحروم، لا تفيدها كثيرا، وان اداءها الهزيل لا يمكن ان يوازي اداء ابناء البحرين الذين يخوضون معركة وجود مع العائلة الخليفية الظالمة.

تتحدث ابواق الحكم عن الاستعانة بالاجنبي، فما أسخفها من تهمة. من الذي استقدم ايان هندرسون واستعان به لتعذيب ابناء البحرين؟ من الذي لا يزال ينفق اموال الشعب على المرتزقة وفي مقدمتهم المعذب المعروف الكولونيل دونالد برايان الذي لا يزال في جهاز التعذيب حتى اليوم؟ من الذي استعان بالدكتور عمر الحسن ومركزه في لندن لمواجهة نشاط المعارضة؟ من الذي استقدم المرتزقة العاملين بقوات الشغب؟ من الذي يصر على حرمان ابناء البحرين من الوظائف واسنادها الى جيش جرار من الاجانب يتجاوز عدده نصف سكان البلاد؟ من الذي طلب من شركة "بوليسي بارتنرشب" البريطانية وصاحبها اللورد جيلفورد حضور ندوة مجلس اللوردات للتشويش على المطالب العادلة للمواطنين؟ من الذي استعان بجهاز الموساد الاسرائيلي للتخطيط لاحتواء الانتفاضة الشعبية وتطلعات الشعب (وفق ما نشرته صحيفة معاريف الاسرائيلية) وتعلم من ذلك الجهاز الشرس اساليب الاستيطان وتغيير التركيبة السكانية ومصادرة حقوق ابناء البلاد الاصليين (سنة وشيعة)؟

وقد اثبتت الحقبة السوداء ان الاعتماد على هندرسون وبرايان وعمر الحسن وفيصل عبد القادر لم يحقق للعائلة الخليفية اي سمعة طيبة او استقرار سياسي، بل ان شعب البحرين حقق انتصارات كبيرة في المحافل الدولية التي اصدرت البيانات والقرارات التي تشجب ممارساتها وتطالب بمقاطعتها عسكريا (كما جاء في نص قرار البرلمان الاوروبي في صيف 1997). لقد انفقت العائلة الخليفية اموال الشعب المحروم على اولئك المرتزقة، ولم تحصد شيئا لنفسها. وما اشبه الليلة بالبارحة، فها هي تسلب حقوق الجائعين لانفاقها على المرتزقة الاجانب مستعينة بهم على ابناء البحرين، وهاهي تشن حملة هوجاء على شخص واحد اسمه اللورد ايفبوري، وهي التي استقبلته قبل شهور فقط لتستفيد من تصريحاته، لانه عبر عما رآه بعينيه وسمعه بأذنيه عندما زار البلاد. هذا الرجل يختلف عن الآخرين بانه لا يقبل الرشوة، ولا يعيش مرتزقا، ولا يغمض عينيه على الظلم ايا كان مصدره، ولذلك فهو حر يعي معنى الحرية وابعادها وقيمتها. وفي مقابل ذلك، هناك من يقبل بالارتزاق ولحص القصاع، في مقابل حفنة دولارات او وجاهة شكلية. فشتان بين النفس الرفيعة لدى الاحرار، والنفوس الهابطة التي تسمح لاصحابها بان يكونوا سياطا ضد المحرومين والمظلومين.

لقد هز الفيلم الوثائقي الذي عرض بندوة مجلس اللوردات ضمائر الاجانب والاقارب جميعا، في ما عدا الحفنة التي بعثتها العائلة الخليفية للدفاع عنها. وعبر بعض الحاضرين عن استغرابهم من استمرار هذه الجريمة بدون توقف، وقالوا اذا لم ترغم العائلة الخليفية على لتوقف عنها فمن الضروري المطالبة بتدخل دولي لوقفها لانها تمثل ابادة ثقافية وعرقية لشعب البحرين. ولذلك كان مبعوث العائلة الخليفية لبرنامج محطة الـ اي. ان. ان ملقنا بحججها التي لم تقنع احدا، وعندما دار الحديث عن القضايا الدستورية لم يكن لديه ما يقوله، وشعر المشاهدون بمدى ضعف منطق هذه العائلة المستبدة التي تغلف استبدادها بادعاءات فارغة واساليب رخيصة فيها الكثير من المراوغة والكلام الخاوي من المعنى والذي لا تصدقه الوقائع. هذا الفيلم سوف يكون احدى الوثائق التي ستقدم امام الجهات الحقوقية والمحاكم الدولية المعنية بجرائم الابادة العرقية والثقافية للشعوب، وسوف يشار بالبنان لمرتكبي جريمة الابادة والعمل لجعلهم على قائمة المطلوبين، كما حدث مع سلوبودان ميلوسوفيتش وغيره. وسوف تعاود المعارضة، بعون الله، نشاطها في كافة انحاء العالم لكشف المشروع التخريبي لهذه العائلة التي انقلبت ضد شعب البحرين، والتي قررت تنفيذ مشروعها الاستيطاني الاجرامي علنا. لقد دخلت البلاد عهدا حالكا، يتميز بمواجهة سياسية شاملة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية لمنع مشروعها الاجرامي، فليس هناك شعب يقبل بطمس هويته او توطين الأجانب في ارضه والتمييز بين مواطنيه على اسس عرقية ودينية، وليس هنا ك شعب يقبل بحكم يستعبده ويعامله بلغة المكرمات ويطبق عليه القرارات الصادرة بمراسيم خارج الاطر القانونية. واخيرا فليس هنا ك شعب يخنع لحكم يفرض سيطرته بالمرتزقة ويستعين بالخبرات الاجنبية في مجالات القمع والتشويش لمحاصرته. ويمكن اعتبار ندوة مجلس اللوردات انطلاقة شعبية على طريق الدفاع المشروع عن الوجود والحقوق، بهدف اقامة حكم القانون والقضاء على عقلية الاستعباد والاحتلال، ضمن دستور يجرم الاستيطان، ويعبر عن تطلعات الشعب ويحترم حريته في تقرير مصيره. والعالم كله ساحة مفتوحة للصراع السياسي السلمي بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، حتى يتحقق للشعب ما يريد بكفاح ابنائه وتوفيق الله وعونه.

مسيرات العاطلين
اسلوب حضاري يستحق الدعم لتحقيق التغيير السياسي المطلوب

مسيرات العاطلين عن العمل ممارسة متحضرة تؤكد أصالة شعب البحرين ورقاءه، في الوقت الذي تكشف فيه الكارثة التي مني بها هذا الشعب تحت الحكم الخليفي الجائر. فالناس محاربون في ارزاقهم كما هم محاربون في حرياتهم وحقوقهم الاخرى، بل وفي وجودهم وهويتهم ايضا. فقضية البطالة مفتعلة ومقصودة، وهي في احسن احوالها ناجمة عن سوء ادارة البلاد وتخبط القائمين عليها، وفي أسونها نتيجة لسياسة شيطانية تهدف لتهميش القوة العمالية الوطنية وسلبها القدرة على العمل النقابي او الاحتجاج السياسي، واستبدالها بعمالة اجنبية تدين بالولاء للعائلة الحاكمة.

فمنذ ان اصبح الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء، بدأت مصائب هذه البلاد تتفاقم، اذ آلى على نفسه ان لا يتعاطى مع الشعب الا بعقلية القمع والمواجهة والتهميش، فاستورد العمالة الاجنبية بمعدلات غير مسبوقة، وأقام نظام "الفري فيزا" وحارب الناس في ارزاقهم، وضايقهم في سبل عيشهم. فمن يصدق ان بلدا صغيرا بحجم البحرين يعيش شعبه في هذا الضيق المعيشي، ويتشرد ابناؤه في اصقاع الارض بحثا عن وظيفة يسترزق منها ويحفظ بها ماء وجهه؟ ومن يصدق ان حاكما يطالب الدول الاخرى اما بعدم توظيف مواطنيه او خفض رواتبهم كما فعل رئيس الوزراء قبل بضع سنوات عندما طلب من حكومة الكويت خفض رواتب العمال البحرينيين؟ ومن يصدق كذلك ان حكومة تمنع مواطنيها من العمل في قطاعات معينة مثل الدفاع والداخلية؟ او يشترط حكامها على الشركات الاجنبية عدم توظيف مواطنيها للعمل في مشاريع بناء قصورهم؟

بالامس وقف سائقو سيارات الاجرة والباصات محتجين، بمنطقة رأس الرمان، على سياسة العائلة الخليفية التي تضايقهم في ارزاقهم بفتح شركات التاكسي والنقل. فشركة الخدمة السريعة يملكها احد الخليفيين منذ سنوات، وشركة "ليموزين" لتأجير السيارات يملكها آخر. وعندما قرر رئيس الوزراء خصخصة النقل العام اعطيت الشركة لاحد التجار البحرينيين بعد ان حصل وزير المواصلات، نجل رئيس الوزراء، عمولة كبيرة منه، بدون ان تعرض الشركة في السوق. وما اكثر الامثلة التي تكشف ممارسات هذه العائلة الظالمة بحق ابناء البحرين، في مجال السياسة والاقتصاد. واليوم يقوم صاحب المشروع الاصلاحي بما هو أعظم من ذلك، فلا يكتفي باستقدام العمالة الاجنبية، بل يستورد شعبا آخر يحل محل شعب البحرين. هذا الحاكم الذي فرض على الناس. التسبيح باسمه كلما القى احد كلمة امام الملأ، لم يكتف بـ "تعليق العمل ببعض مواد الدستور" كما فعل ابوه من قبل، بل الغى الدستور كله. فهو لا يقبل بأنصاف الحلول، بل يسعى لاقتلاع الشجرة من اصلها هذه بعض اساليب العهد الجديد الذي لن يجشم نفسه عناء الاستماع لأهات المحرومين، ولا لمطالب الاحرار، بل سيسعى لتنفيذ مشروعه التخريبي الذي لم تشهد البلاد مثله منذ الاحتلال الخليفي للجزر قبل مائتي عام. انها ام المآسي، وذروة الظلم والقمع والاستبداد. يقوم بذلك كله بوسائل تخدير تجعله قادرا على تنفيذ خططه بدون ان يعي الآخرون بها، فلا يتكتشفون عمق المأساة الا بعد ان تقارب الا تنتهاء. ويستغل اموال الشعب للامعان في التخدير بعنوان المكرمات، مع علم الجميع انه لم ينفق دينارا واحدا من تركة والده التي تقدر بالمليارات.

ان مسيرات العاطلين عن العمل تستحق الدعم من الجميع، فهي تعبير راق عن الحالة المزرية لقطاع واسع من شباب البلاد وشاباتها، وصرخة مدوية ضد السياسات الاقتصادية التي لا يمكن فصلها عن نمط الحكم الاستبدادي للحكم المفروض على البلاد بالقوة، وعنوان لظلامة شعب يعيش حالة القهر والحرمان والاذلال والاستضعاف على ايدي عصابة لا تثق بهذا الشعب بل تسعى لاستبداله بالاجانب، وتستعين بالاجانب عليه لقمعه والتنكيل به. انها قصية، برغم بعدها الا قتصادي، عميقة في بعدها السياسي، ولا تحتاج لمن يسيسها لانها سياسية في عمقها. والعامل الاقتصادي له دوره الاساس في تحريك الاوضاع السياسية في العالم. والعائلة الحاكمة في البحرين تدرك اهمية هذا العامل عندما فجر الانتفاضة المباركة ضدها في 1994. ولا شك ان هذه المسيرات، اذا ما تواصلت، سوف تضغط على الحكم، حتى لو أصر على عناده وتجاهل مطالب هؤلاء المواطنين المظلومين كما تجاهل من قبلهم

ان من الصعب الاعتقاد بان العائلة الخليفية سوف تحل مشكلة البطالة، فهي غير راغبة في ذلك، وغير جدية، ولا تتلاءم سياساتها مع ذلك اذ انها سياسات تعتمد على الاجانب اساسا، وتهدف لتهميش العمالة المحلية لكي لا تتوفر لها قدرة سياسية. فالنظام الذي يسعى لاستبدال شعبه بالاجانب لا يشعر بارتباط ودي او انساني تجاه ابناء البلاد، وبالتالي فالتعويل عليه لحل مشاكل البطالة في غير مكانه. ان على الشعب، خصوصا العاطلين عن العمل، ان مشكلة البطالة مرتبطة بشكل النظام السياسي الذي يحكم البلاد بعقلية المحتل وليس بعقلية من ينتمي الى البلاد انتماء وفكرا وشعورا. وما لم تتغير تلك العقلية فلا يتوقع ان تحل اية مشكلة حيوية او سياسية من مشاكل المواطنين، والتعويل على النداءات المتواصلة للقيادة السياسية تضييع للوقت وتحطيم للمعنويات. فلترتق نظرة المواطنين وأفقهم، وليكن العمل السياسي السلمي الجاد طريقهم لتحقيق تغيير سياسي حقيقي يلغي التجربة المرة التي عاشها الشعب، ويؤدي الى اصلاح حقيقي في البلاد.

PDF created with FinePrint pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF Page Organizer - Foxit Software

منظمة العفو الدولية
قلقة بشأن السجناء
إساءة معاملة/يواعث قلق بشأن السلامة الصحية

البحرين أكثر من 200 سجين في سجن جو

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد أن هناك أكثر من 200 سجين مضربين عن الطعام منذ حوالي 10 أيام في سجن جاو الكائن في جنوب البحرين. وتسود مشاعر القلق من إمكانية تدهور الحالة الصحية للسجناء المضربين الذين يحتجون على إساءة معاملتهم وعدم السماح لهم بمقابلة المحامين ومنظمات حقوق الإنسان.

وفي فترة سابقة من هذا العام وعقب إضراب سابق عن الطعام، زُعم أن سجيناً يدعى ياسر مكي توفي في الحجز في 3 مارس/آذار نتيجة عدم تقديم العلاج الطبي في الوقت المناسب لحالته الصحية المتدهورة.

وذكرت الأنباء أن السجناء استولوا على المعسكر رقم 4 في السجن في أعقاب تقديم شكاوى حول سوء المعاملة، مثل الاعتداء المزعوم على السجين غازي منشد الذي قيل أنه تعرض للضرب أمام عائلته.

وتقول منظمات حقوق الإنسان في البحرين إنها لفتت انتباه السلطات البحرينية إلى قضية إساءة معاملة السجناء. لكن السلطات لا تكتفي بمنع هذه المنظمات من مقابلة السجناء وحسب، بل لا تعالج قضية إساءة المعاملة بصورة كافية.

التحركات الموصى بها : يرجى إرسال المناشدات بحيث تصل بأسرع وقت ممكن باللغة العربية أو بلغتكم الأم

- للمطالبة بتقديم علاج طبي للسجناء وللسماح لهم فوراً بمقابلة المحامين؛
- الدعوة السلطات البحرينية إلى إجراء تحقيق فوري وشامل ومستقل وحيادي في مزاعم سوء المعاملة في سجن جو؛
- للدعوة إلى تقديم الذين يشتبه في أنهم شاركوا في إساءة معاملة السجناء، مثل غازي منشد، إلى العدالة؛
- للدعوة إلى إجراء تحقيق فوري وشامل ومستقل وحيادي في وفاة ياسر مكي.

[إمارة ثم مملكة]
تهدر فيها الحقوق والحريات

القاهرة في: 2003/8/14
بيان عاجل
البحرين
****

يتابع البرنامج العربي بقلق بالغ تطورات حالة حقوق الإنسان في مملكة البحرين والتي تسير من سيء إلى أسوء حيث دخل نحو 300 سجين في سجن جو المركزي في إضراب مفتوح عن الطعام منذ عشرة أيام احتجاجاً على المعاملة اللاإنسانية في السجن وللمطالبة بتحسين ظروف اعتقالهم وطلبوا مقابلة المسئولين في المركز البحريني لحقوق الإنسان غير أن وزارة الداخلية قد رفضت السماح لمسئولي المركز بمقابلة السجناء والمعتقلين؛ الأمر الذي يعد انتهاكاً مزدوجاً لحقوق السجناء من ناحية ولمركز البحرين لحقوق الإنسان من ناحية ثانية.

كما أن حالة حقوق النساء في البحرين تعاني من انتهاكات مزمنة؛ فالمسئولين عن لجنة العريضة النسائية التي وجهت لجلالة ملك البحرين من المقرر تقديمهم للمحاكمة في غضون شهر سبتمبر القادم بتهمة انتقاد القضاء الشرعي عبر حوار في جريدة "أخبار الخليج" وذلك على خلفية عدم وجود قانون للأحوال الشخصية في المملكة وترك الأمر للمذاهب الإسلامية المختلفة للقضاة الشرعيين.

إن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان إذ يعبر عن قلقه من الحالة الصحية المتردية التي وصل إليها سجناء سجن "جو المركزي" فإنه يحمل السلطات البحرينية المسئولية كاملة عن كل ما يتعرض له السجناء ويلحق أضراراً بسلامتهم الجسدية وحقوقهم ويطالب السلطات بضرورة تحقيق مطالبهم وفقاً لقواعد القانون الدولي والسماح لمسئولي مركز البحرين بمقابلتهم وفتح تحقيق جدي وشامل لكل المسئولين أياً كانت مواقعهم؛ المتهمون بمعاملة السجناء معاملة لا إنسانية أو مهينة وحاطة بالكرامة.

كما أن البرنامج العربي يعجب من وجود دولة في القرن الحادي عشر والعشرين بلا قانون للأحوال الشخصية يحدد الإجراءات الواجب اتباعها أمام القضاء الشرعي ويحدد أحكاماً ملزمة لبيان حقوق "الزوج والزوجة والأبناء" لصياغة المجتمع وأمنه ويشدد على ان المرأة "إنسان" يتمتع وعلى قدم المساواة بكافة الحقوق والحريات التي يتمتع بها الرجل وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان ووفقاً لمبادئ وأحكام الشرائع السماوية.

ومن ثم يطالب البرنامج العربي السلطات البحرينية بسرعة إصدار قانون موحد للأحوال الشخصية ووقف إجراءات الدعوى الجنائية ضد عضوات العريضة النسائية حيث أن هذا يستدعي إلى الذهن حالة أعضاء لجنة العريضة الشعبية في التسعينيات والانتهاكات التي لحقت بمعظمهم.

الأقلام المأجورة
وفعاليات النضال الوطني

بقلم لبيب الشهابي

رداً على مقال مرفق لأحد أبواق الحكومة

ما تزال الأقلام المأجورة التي تغذيها الحكومة وتربيها وتتعهدها بالماء والكلأ مصرة على أن لا يرى هذا البلد يوماً مشرقاً يشهد فيه الإصلاح الحقيقي والضرب على أيدي المتنفذين والفاسدين الذين يطوعون البلد وخيراته لمصالحهم الشخصية، فها هم يعتبرون الرجال المخضرمين الذين قاسوا ولا زالوا يقاسون في سبيل حقوق شعبهم ورفع مظلوميته ممن لا يريدون الإصلاح ويعملون لأهداف أخرى وأرى منهم من يريد أن يكون حساب الأستاذ الفاضل حسن مشيمع قاسياً في ميزان الرأي العام والمصلحة الوطنية نظير ما اقترفت يداه جراء مشاركته في ندوة مجلس اللوردات البريطاني التي هزت الصرح الحكومي وجعلته يفيق لما يمكن أن تمارسه المعارضة من أساليب سلمية راقية تضاهي أعرق الديمقراطيات.

وسؤالي إلى هؤلاء الذين يسعون إلى تشكيل الرأي الحكومي وتضليل من لا يعلم من أبناء شعبنا وإن كنت أشك أن أحدا من أبناء هذا الشعب لا يعرف أن صحافتنا ربيبة السلطة وابنتها المدللة فهي تساهم في تشكيل الرأي الرسمي وتأليبه على قوى المعارضة في واحد من أكثر الأساليب رخصاً وانحطاطاً، وعلى الرغم من الموقف المشرف الذي قام به النائب البرلماني في المجلس الوطني الشرعي للعام 1973م الأستاذ علي ربيعه إلا أنه نجا إلى حد ما من سيفهم المسلط عليه (ذلك القلم المدفوع له مسبقاً) فقد شارك هو أيضاً جنباً إلى جنب مع أخيه في النضال الأستاذ الفاضل حسن مشيمع ولكن لست أدري لماذا يوجه اللوم كله للأستاذ مشيمع وما هو إلا واحد من الذين أنجبهم رحم هذه الأرض غير الحنونة على أبنائها رغم أنهم يحبونها ويعملون لخيرها فكل الشعب هو حسن مشيمع وكل الشعب هو الوفاق وكل الشعب هو الأستاذ علي ربيعه والأستاذ عبد الرحمن الباكر، وكل الشعب هو شهدائنا الأبرار الذين سقطوا في سبيل المطالبة عن حقوقهم وصون بلدهم وأن لا تكون نهباً وسلباً لمواطني دير الزور وحضرموت وبلوشستان.. وغيرها.

إننا إذ نبارك الجهود التي يبذلها كل من الأستاذ حسن مشيمع والأستاذ علي ربيعه من أبناء هذا الشعب نندد بالدور الذي تقوم به الأقلام المأجورة التي تدافع عن الحكومة كلما دفعت الأخيرة وقودهم وكأنهم يعملون بنظام سم سم للهواتف النقالة التي تزوده بتلكو والعديد من شركات الاتصالات المتنقلة.

إن كل من يشكك في مواقف هؤلاء المخلصين يكشف عورته أمام البحرين كلها لأن البحرين كلها تعلم مدى مصداقية هؤلاء ووطنيتهم وتعرف أن الذين يحقدون على الدين وبالتالي هم يحقدون على أهله، ولا يرونه منهجاً لإدارة الحياة هم وحدهم أعداء هذا الشعب بل وأعداء حكومته، فكل ما نحتاجه هو أن تكون الصحافة البحرينية صحافة حقة تتجرد عن التأثير الكهرومغناطيسي للحكومة والرائحة الزكية للدنانير لكي تضع رجلها على طريق أن تتحول إلى سلطة رابعة، وإن كان ذلك لن يتأتى إلا إذا وجد الإصلاح الحقيقي الذي يطالب به مناضلو هذا الشعب ورموزه الوطنية.

نسأل الله أن يمن على شعبنا بالرخاء الكامل والسيدة المطلقة على أرضه ومقدراته وأن يقطع دابر صاحب كل قلم مأجور لا يريد أن يفيق وإذا به يتوسد الأرض الخشنة بعد أن كان يتوسد الديباج من الوسائد وينام على الحرير.

وليعم هؤلاء إن القلم أمانة وأي أمانة ولولا ذلك ولقيمته في دعم الحق أو الباطل لما أقسم الله به في محكم كتابه المجيد.

أنزعاج الحكومة
من اداء المعارضة

أبدت الحكومة انزعاجها من أداء المعارضة وذلك على لسان رئيس وزرائها في اللقاء الذي جمع بينه وبين المحامي حسن رضي (محامي الدفاع للجمعيات السياسية المعارضة) حيث أبدى رئيس الوزراء استياءه وعدم ارتياحه من أداء المعارضه السياسية عندما توجه للمحامي بالقول (.... تتحرك ضد نا ...) في اشارة الى تعاونه مع المعارضة، ويتعرض بذلك الى مضايقات خصوصا بعد اتضاح تدخل أيد حكومية لتأليب قبيلة الدواسر المجنسين خارج اطار القانون لرفع قضية ضد المعارضة يدعون فيها عدم قانونية الفيلم الوثائقي الذي بثته المعارضة في الندوة الجماهيرية (التجنيس السياسي) واحتمال ازدياد الوضع اكثر سوء ا على الحكومة بعد الندوة الجماهيرية التي يجري التحضير لها (المؤتمر الوطني الدستوري) الذي يجمع مختلف الأطياف السياسية الفاعلة وشخصيات مستقلة أخرى في هيئة اجماع وطني مناهض للتعديلات الدستورية.

PDF created with FinePrint pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF Page Organizer - Foxit Software

توضيح حول ندوة لندن

تداولت الصحافة المحلية خلال الأيام الثلاثة الماضية موقف العديد من الأخوة الناشطين في الحقل السياسي، ومن بينها تصريحات للأخوين رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ورئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي حيث ورد في بعضها ما يشير إلى تنصل الجمعيتين مما ورد في تصريحات الأخوين حسن مشيمع وعلى ربيعة.

إن الجمعيتين لم يصدر أي منهما بياناً حول الندوة وإنما جاء ذلك في مكالمات هاتفية أجراها مندوبو الصحف مع رئيسي الجمعيتين يوضحان فيهما موقفهما من الندوة وما ورد فيها.. إضافة إلى تصريحات آخرين، مما تطلب التوضيح التالي.

1- إن تصريحات رئيسي الجمعيتين لم تتضمن تنصلاً من مضمون ما ورد على لسان الأخوين حسن المشيمع وعلي ربيعة، بل أكدنا توافقنا على الاطروحات المذكورة، وأكدنا في ذات الوقت بأن الجمعيتين لم تدعوا لحضور هذه الندوة، وأن الأخوين حضرا بصفة شخصية.

2- إن من حق كل عضو في الجمعيات السياسية وكل مواطن أن يعبر عن موقفه السياسي وينشط في الداخل والخارج متمتعاً بحقه الدستوري في إبداء وجهة نظره حسب قناعته، وبالتالي فإن من حق الأخوين التصريح والكتابة والمقابلة مع أي صحيفة أو فضائية أو حزب سياسي أو نشطاء سياسيين أو هيئات برلمانية أو دولية يهمها معرفة ما يجري في البلاد ..

3- لم يعد العالم مغلقاً ليتباكى البعض على استقلالية القرار الوطني إذا تطرق أحد من الأصدقاء إلى سلبيات التجربة والتراجعات الكبيرة في دستور 2002 عما ورد في دستور 1973 وما نص عليه ميثاق العمل الوطني وتعهدات المسؤولين حول المجلس المنتخب والمجلس المعين.. والتي جاء الدستور الجديد على العكس مما توقعه كافة النشطاء السياسيين.. ولو أن اللورد ايفبري أو غيره أشاد بالموقف لأبرزت هذه الصحف تصريحاته وأشادت به، ولن تعتبره تدخلاً في شؤون البحرين الداخلية.. مثلما أشادت بتصريحات الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيته وغيرهم من النواب البريطانيين الشديدي الصلة بحكومة البحرين، بل لم تترد عن تقويل البعض ما لم يقله إشادة بالتجربة. لكن أن يقول رجل في مقام اللورد ايفبري عرف عن نزاهته وتمسكه بحقوق الإنسان ودفعه المستمر للعملية الديمقراطية على الصعيد العالمي، وتعريته للتراجعات التي تمت على الصعيد الدستوري في البحرين وغيرها، فإن بعض الصحافة والعديد من العاملين في الحقل السياسي يستنكرون موقف.

لم تستنكر هذه الشخصيات التي أدانت اللورد ايفبري والصحافة الدور الكبير الذي يلعبه المستشارون الأجانب الذين صاغوا مسودة دستور البلاد الجديد والذين أسهموا في شق الوحدة الوطنية وأثاروا بعملهم الإشكالية الدستورية الكبيرة التي تعاني منها البلاد في الوقت الحاضر.

4- إن نضالنا من أجل استعادة المكتسبات الدستورية لن يتوقف عند الحدود المحلية.. إذا لم تستجب السلطة للمطالب الدستورية العادلة في أهمية التراجع عن التعديلات الكبيرة التي أدخلت – دون وجه حق – على الدستور العقدي .. وفي الوقت الذي تسعى فيه الجمعيات السياسية الست إلى الدفاع عن حقوق شعبنا الدستورية والعمل مع كل القوى والشخصيات الخيرة المتمسكة بحقوق الشعب لعقد المؤتمر الوطني الدستوري، إننا سندافع عن موقفنا في كافة المحافل العربية والدولية لإقناع النظام وأصدقاءه بضرورة تقويم الحياة الدستورية بالتوافق على الدستور بما يضمن برلماناً منتخباً له كافة الصلاحيات التشريعية والرقابية ومجلس للمشورة والرأي فقط، ويؤسس لمملكة دستورية على غرار الديمقراطيات العريقة.

5- إن ما طرح في الندوة المذكورة في البرلمان البريطاني في ذكرى استقلال البحرين الذي لم تحتفل به حكومة البحرين ولم تحتفل به الكثير من الجمعيات والشخصيات المتباكية على التدخل الأجنبي، هو تشخيص للوضع الذي تعيشه بلادنا في الوقت الحاضر.. وكان الأجدر مناقشة الموضوعات المطروحة في الندوة والحقائق التي تضمنتها بدلاً من كيل الشتائم والسباب لشخصيات عالمية مرموقة كاللورد افبري أو التطاول على شخصيات مناضلة كحسن مشيمع وعلي ربيعة مشهود لها بالمواقف الوطنية وقدمت الكثير من التضحيات في مرحلة قانون أمن الدولة السيئ الصيت.

6- إن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان باتت من القضايا العالمية التي لا تقف عند حدود الدول والأفراد والجماعات، وإن مناقشتها في أي محفل من المحافل العالمية باتت من الظواهر المعبرة عن ترابط سكان المعمورة وحرصهم على حقوق اخوتهم في كافة البلدان من أجل التقدم والمساواة والعدالة الاجتماعية

26 أغسطس 2003

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
جمعية العمل الوطني الديموقراطي

فضيحه جديدة

في تمام الساعه الثانيه وخمس دقاق ليلاً في تاريخ 2003\8\10 شاهدنا رجال الأمن وهم يمزقون صور الشهداء الذي الصقت منذو فتره من الزمن ، وبعض الأشخاص يصبغون الصور بالصبغ باللون الأبيض.. وعند مشاهدتهم تبين أن الأشخاص من الجنسيه اليمنيه.

وتم الصبغ على صور الشهداء والعلماء بقرب ماتم أنصار العداله (أربع سيارات) دوريه شرطه لنج لوفر ، وسني مخابرات ، وبكاب يوجد في الصبع ويوجد شخص مخبر يقود سيارته الخاصه والغريب عندما شاهدونا نمر بسياره كلهم ركبوا سياراتهم ومشوا .

وأثناء كتابتي للموضوع سمعت صوتا خارج البيت (خرجت من البيت الساعه 2:49) وجدت المضخه الي يرشون بها الصبغ تمر وتصبغ صور الشهداء والعلماء الظاهر عندما شاهدونا قد نفذا الصبغ أو لا يريدون أن أحد يشاهدهم وعلامات الخوف ظاهره (مخابرات في المقدمه بعدها سيارة المخبر بعدين البيكب (مال الصبغ) وخلفه دورية شرطة.

المتظاهرين العاطلون
أحرجوا النظام بحنكتهم

احتشد جمعٌ لا يُستهانُ بهِ من الشباب والشابات في وزارة العمل والشئون لإجتماعية ، مطالبين بحقوقهم في المجال الوظيفي ، معلنين عن استمرارهم على نهج التظاهر والإعتصام والمطالبة، مؤمنين بالله وبرسوله ، ومؤمنين بعدالة قضيتهم مشروعيتها لقد تجمع المتظاهرون في بادئ الأمر في القاعة الكبيرة لوزارة العمل ، إذ أن الحرارة كانت قاسية ، فعجّت الصالة المكيفة بالمتظاهرين وهم يحملون اليافطات التي قد كُتبت عليها مطالب العاطلين ، وبدأ الصحفيون بعمل لقاءات مع العاطلين والعاطلات عن العمل بشكلاً مكثف عندما اكتظت الصالة بالمتظاهرين ، تشاوروا على الخروج بالمسيرة إلى دوار وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، وبالفعل اتفقوا على ذلك وانطلقت المسيرة المباركة الميمونة بشعار الله أكبر والنصـــر للإسلام وبشعارات مختلفة تُعبر عن مطالب العاطلين وعن التمييز الوظيفي الموجود وفضيل الأجنبي على المواطنين في التوظيف وفرص العمل. في طريق المسيرة للرجوع إلى المكان الذي انطلقت منه ، صدحت أصوات المتظاهرين بشعاراً ضد جرثومة البحرين..خليفة بن سلمان..معتبرينه الأس والسبب الرئيسي لقضية البطالة ، وصرخوا عالياً بأنّ جرثومة البحرين قد افتعل البطالة ويهدفُ من وراء ذلك لحرف الشباب عن خطهم القويم وصراطهم المستقيم ، وعن دينهم وعقائدهم ومحاولة بثّ التذمر فيهم والإنغماس في الفساد والرذيلة ، ثم صرخوا بقوةً إيمانية.. هيهات أن يكون له ذلك الموقف الكبير الذي حدث واستغلهُ العاطلون إستغلالاً سليماً وصحيحاً للغاية ، هو عندما رجعت المسيرة إلى داخل وزارة العمل ، إعتدى أحد الأوباش المرتزقة على أحدِ المتظاهرين "بالدّفع" ، فما كانت ردة فعل المتظاهرين إلا أن هدّأوا الموقف وأوصوا بعضهم البعض على ضرورة التمسك بالنهج السلمي ، وبهذا الموقف الواعي من قبل العاطلين ، استطاعوا إحراج النظام الفاسد والحرس القديم بالخصوص ، الذي يسعى للإصطياد في الماء العكر ، ولكنّ وعي العاطلين كان لهُ بالمرصاد. في نهاية المسيرة تم الإعلان على أنّ المسيرات ستسمر طوال هذا الأسبوع ، موجهين الدعوة لجميع أطياف وشرائح المجتمع لدعم قضيتهم ، مؤمنين في نفس الوقت بمقولة إبن الإمام الحسين عليٌ الأكبر "سلام الله عليهما" حين قال/لا ينهضُ بالحمل الثقيل إلا أهله.

**** أومثل تلك شهادة ****
في رثاء السيد الحكيم (قدس سره)

يا أيُّهـا السَّبـعُ المثانـيْ ماعهدتُـكَ مُستبـدا
جَمَّعتَ أسرارَ العُلى و لبستَها في الصدر عِقدا
وبها قد استأثرتَ دونَ الغير ايماناً و رشدا
عِلماً تَرقرقَ في السما صوتاً و بارقةً و مجدا
وجهادَ عُمـرِ عشتهُ و حملتَـهُ ذكراً و وردا
و لبستَـه ثوبـاً بآي الحـق للطاغي تصـدَّى
و فتحت قلبك للعراق وأهله جزرا ومدا
حَضَنَ الشهـادةَ نبضُـه فأحـالَ حرَّ النار بَردا
ما بينَ روحِكَ والشُغافِ تقاطرتْ مطراً وشَهْدا
بعدَ الصـلاةِ بأولِ الجُمُعـاتِ مـن رجبٍ تردَّى
برداءِ حيـدرةٍ وقُـربَ مقامهِ قد صـانَ عهدا
أوَ مثـلُ تلك شهادةٌ ؟! أيكونُ هذا العرسُ فقداً؟!
ماذا تركتَ لِمَنْ تركتَ ؟! أحرقةً.. ودماً.. ووجدا ؟!

PDF created with FinePrint pdfFactory trial version www.pdffactory.com